

# قفزة لمؤشري السوق مدفوعة بالنشاط السعودي لأسهم البنوك والخدمات مع ترقب الأوساط الاستثمارية للتحركات الحكومية لإنقاذ الاقتصاد



صعود قياسي مؤشرات البورصة

(قاسم باشا)

بلغت 115,5٪ مقارنة بالجلسة الأخيرة. وجرى التداول على أسهم 94 شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 65 شركة، وتراجعت أسعار أسهم 14 شركة وحافظت أسهم 15 شركة على أسعارها السابقة، ولم يشمل النشاط أسهم 121 شركة في أغلب القطاعات.

وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,6 ملايين سهم نفذت من خلال 180 صفقة قيمتها 3,16 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 40,1 مليون سهم نفذت من خلال 445 صفقة قيمتها 2,4 مليون دينار، وجاء قطاع العقارات في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 43,5 مليون سهم نفذت من خلال 445 صفقة قيمتها

بلغت 115,5٪ مقارنة بالجلسة الأخيرة. وجرى التداول على أسهم 94 شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 65 شركة، وتراجعت أسعار أسهم 14 شركة وحافظت أسهم 15 شركة على أسعارها السابقة، ولم يشمل النشاط أسهم 121 شركة في أغلب القطاعات.

من تراجع السوق لاتزال قائمة في ظل غياب المحفزات الإيجابية للسوق خلال المرحلة المقبلة. ارتفع المؤشر العام للبورصة بواقع 52,5 نقطة ليبلغ عند مستوى 5843,8 نقطة بارتفاع نسبيته 0,9٪ مقارنة بالجلسة السابقة، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 3,25 نقاط ليبلغ عند مستوى 405,5 نقاط وبارتفاع نسبيته 0,81٪ مقارنة بالجلسة الأخيرة.

وبعد الإرتفاع يواصل السوق زحفه البطيء نحو مستوى 5800 نقطة، ليغازل مستوى الـ 6000 نقطة الذي قد يصله في حال اتخاذ إجراءات حكومية مباشرة وسريعة لإنقاذ الاقتصاد. واستمر تأكيد الاستقرار للمؤشر الوزني فوق مستوى 400 نقطة، إلا أن مخاوف

قيمتها الإجمالية 1,1 مليون دينار وفي حدود سعرية بلغت في حدها الأدنى 260 فلسا و265 فلسا في حدها الأعلى ليستقر عند مستوى 265 فلسا للسهم رابحا 5 فلوس للسهم. وجاء سهم «الخليج» رابحا 10 فلوس للسهم ليستقر عند 500 فلس رابحا 10 فلوس للسهم في تداولات ضعيفة لم تتجاوز 10000 سهم وبصقفة واحدة بلغت قيمتها 5000 دينار.

كما ارتفع سهم البنك الأهلي المتحد بواقع 40 فلسا للسهم ليستقر عند مستوى 920 فلسا للسهم في حدود سعرية تراوحت في حدها الأعلى عند مستوى 920 فلسا وفي حدها الأدنى عند 890 فلسا للسهم وبعد صفقات بلغ 20 صفقة حجمها 570 ألف سهم قيمتها 517,9 ألف دينار.

وشهد سهم بوبيان استقرارا في سعر السهم الذي بلغ 610 فلوس للسهم بتداولات بلغت في حدها الأعلى 610 فلوس للسهم في حده الأعلى و600 فلوس في حده الأدنى بعد تداولات بلغ حجمها 570 ألف سهم قيمتها 36,1 ألف دينار.

واستمر ضعف قيمة التداولات في قطاع الشركات الاستثمارية نظرا لتوقف الكثير من أسهمه عن التداول، وواصل سهم «جولوب» نشاطه المحفوظ من خلال تداول 1,1 مليون سهم ليغلق السهم مرتفعا بالحد الأعلى عند مستوى 30 فلسا وذلك على وقع احتمالات كسب الشركة قسيتها ضد بنك أم القيوين في حكم محكمة التمييز في 20 سبتمبر الجاري.

أما سهم «الاستثمارات» فارتفع بواقع 4 فلوس للسهم مستقرا عند 182 فلسا للسهم، إذ تم تداول 440 ألف سهم في حدود سعرية تراوحت في حدها الأدنى عند 180 فلسا و182 فلسا في حدها الأعلى، بقيمة تداول بلغت 79,6 ألف دينار.

● **عمر راشد**

عن منافذ سيولة لسداد مديونياتها المتعثرة المستحقة على الشركات المدرجة.

ومع تشكيل اللجنة الاستشارية لبحث الأوضاع الاقتصادية برعاية صاحب السمو الأمير، إلا أن التفاؤل بخروج السوق من أوضاعه الصعبة الحالية لا يزال مرهونا بتحرك حكومي فعال يعيد الثقة والتفاؤل للبورصة.

قادت أسهم البنوك السوق لمواصلة ارتفاعاته التي بدأها منذ بداية جلسة التداول أمس وحتى الفواني الأخيرة من التداولات، فقد حظي قطاع البنوك باهتمام أغلب المتداولين في ظل مضاربات على أسهم رخيصة في باقي القطاعات.

فعلى مستوى القطاع البنكي استقر سهم «الوطني» عند مستوى 260 فلسا للسهم دون تغيير في الحدود السعرية التي استقرت في حدها الأدنى والأعلى عند نفس مستوى الإغلاق بعد صفقات بلغ 37 صفقة ليستقر في نهاية التداول عند مستوى دينار و60 فلسا للسهم بيسولة بلغت 773,8 ألف دينار.

أما سهم بيت التمويل الكويتي (بيتك) فقد ارتفع بواقع 10 فلوس بعد تداولات محدودة بلغت 575 ألف سهم ليصل إلى مستوى 890 فلسا في حدود سعرية بلغت في حدها الأدنى والأعلى مستوى 890 فلسا للسهم وأغلق السهم معروضا عند مستوى 900 فلوس للسهم، وفي حال استمرار المضاربات المحسودة على السهم فإنه من المتوقع دخول السهم مرة أخرى إلى نادي الأسهم الدينارية في المرحلة المقبلة.

وتصدر سهم بنك الكويت الدولي أداء قطاع البنوك في جلسة أمس من حيث القيمة، إذ تم تداول 4,3 ملايين سهم لعدد 78 صفقة

بلغت 2,05 مليون دينار، وجاء قطاع الاستثمار في المركز الرابع بحجم تداول بلغ 10,6 ملايين سهم نفذت من خلال 180 صفقة بقيمة 4,726 ألف دينار.

ارتفاع «إلف» وإحباطات مستمرة لاتزال إحباطات السوق المسيطرة على أداء السوق رغم الارتفاعات الوهمية التي شهدتها المؤشر السعودي في نهاية أولى جلسات التداول الأسبوعية، قيمة التداول شهدت تراجعات متعاقبة خلال الربع الأول والثاني والثالث بشكل يؤكد عزوف المستثمرين عن التداول في السوق إضافة إلى استمرار أزمة الائتمان الذي يعاني منه القطاع الخاص مع تشدد البنوك المحلية في منح الائتمان للشركات وبحث الشركات المتعثرة

بلغت 115,5٪ مقارنة بالجلسة الأخيرة. وجرى التداول على أسهم 94 شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 65 شركة، وتراجعت أسعار أسهم 14 شركة وحافظت أسهم 15 شركة على أسعارها السابقة، ولم يشمل النشاط أسهم 121 شركة في أغلب القطاعات.

وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 10,6 ملايين سهم نفذت من خلال 180 صفقة قيمتها 3,16 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 40,1 مليون سهم نفذت من خلال 445 صفقة قيمتها 2,4 مليون دينار، وجاء قطاع العقارات في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 43,5 مليون سهم نفذت من خلال 445 صفقة قيمتها

## «بيان»: تراجع في مجموع أحجام وقيم تداولات الأسواق الخليجية بنهاية أغسطس

قال التقرير الشهري لشركة بيان للاستثمار حول أداء الأسهم الخليجية أن شهر أغسطس شهد عودة أزمة الديون السيادية الأميركية إلى صدارة المشهد الاقتصادي العالمي وسط تحدد المخاوف من اشتداد وطأة الأزمة المالية العالمية مجددا، وذلك بعد أن خفضت وكالة «ستاندرد أند بورز» التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأميركية من AAA إلى AA+ للمرة الأولى في تاريخها، الأمر الذي أشاع جوا من التشاؤم بين الأوساط الاستثمارية، في ظل تخوفات من أن تؤثر هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وهو ما ترك ورائه تبعات سلبية واضحة على أداء أسواق المال العالمية، بما فيها أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. كما أصدرت وكالة التقييم الائتماني «موديز» تقريرا قالت فيه أن الاقتصادات الخليجية المرتبطة بالدولار والتي تعتمد ميزانياتها على معدلات أسعار نفط مرتفعة نسبيا، من المحتمل أن تواجه وضعا حرجا نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. من جهة أخرى، لعبت العوامل الداخلية دورا

في عملية الإصلاح الاقتصادي في البلاد. أما المرتبة الثالثة، فقد شغلها بورصة البحرين، وقد صدر خلال الشهر الماضي تقرير مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، والذي توقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي للمملكة خلال العام الحالي ليلجأ إلى 1,6٪ بدلا من 5,7٪، وهو الأمر الذي ألقى بتأثيرات سلبية على بورصة البحرين، التي شهدت اندفاع العديد من المتداولين، بمن فيهم المستثمرون الأجانب، نحو عمليات البيع المكثفة، والتي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة في السوق، خاصة في قطاعي البنوك والاستثمار. أما سوق الإمارات، فبالرغم من القوة الشرائية التي شهدتها في أحيان كثيرة من شهر أغسطس، والتي شارك فيها المستثمرون الأجانب، إلا أن عمليات جني الأرباح كانت حاضرة بقوة وتمكنت بدورها من دفع مؤشري السوقين إلى المنطقة الحمراء. وقد تركزت تلك العمليات على الأسهم القيادية في السوقين، وخصوصا أسهم القطاع العقاري، كما تأثر السوقان بعمليات بيع بورصتهما، حيث حاضرة أيضا خلال العديد من الجلسات، والتي ساهمت في ظهور بعض التذبذبات الخفيفة لمؤشري السوقين. ومع نهاية شهر أغسطس شغل سوق دبي المالي المرتبة الرابعة بين ترتيب أسواق الأسهم الخليجية لجهة حجم التراجع، في حين كان سوق أبوظبي المالي للأوراق المالية الأقل تسجيلا للخسائر.

هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪. وقال التقرير انه على الرغم من ارتفاع مؤشرات التداول في معظم الأسواق، إلا أن مجموع تداولات بورصة قطر في الشهر الماضي سجل تراجعا بنسبة 14,62٪. أما المرتبة الثالثة، فشغلها بورصة البحرين، والتي نقص مؤشرها منذ بداية العام الحالي بنسبة 12,15٪. في حين شغلت السوق المالية السعودية المركز الرابع بنسبة تراجع بلغت 9,69٪، فيما شغل سوق دبي المالي المركز الخامس بترجع بنسبة 8,47٪، فيما كانت المرتبة السادسة من حجم نظيره سوق أبوظبي للأوراق المالية التي تراجع مؤشره دون مستوى عام 2010 بنسبة 3,82٪. هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪.

وأضاف التقرير انهم على الرغم من ارتفاع مؤشرات التداول في معظم الأسواق، إلا أن مجموع تداولات بورصة قطر في الشهر الماضي سجل تراجعا بنسبة 14,62٪. أما المرتبة الثالثة، فشغلها بورصة البحرين، والتي نقص مؤشرها منذ بداية العام الحالي بنسبة 12,15٪. في حين شغلت السوق المالية السعودية المركز الرابع بنسبة تراجع بلغت 9,69٪، فيما شغل سوق دبي المالي المركز الخامس بترجع بنسبة 8,47٪، فيما كانت المرتبة السادسة من حجم نظيره سوق أبوظبي للأوراق المالية التي تراجع مؤشره دون مستوى عام 2010 بنسبة 3,82٪. هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪.

نتيجة موجة بيع للعديد من الأسهم المدرجة

## «بيان»: تراجع في مجموع أحجام وقيم تداولات الأسواق الخليجية بنهاية أغسطس

قال التقرير الشهري لشركة بيان للاستثمار حول أداء الأسهم الخليجية أن شهر أغسطس شهد عودة أزمة الديون السيادية الأميركية إلى صدارة المشهد الاقتصادي العالمي وسط تحدد المخاوف من اشتداد وطأة الأزمة المالية العالمية مجددا، وذلك بعد أن خفضت وكالة التقييم الائتماني «موديز» تقريرا قالت فيه أن الاقتصادات الخليجية المرتبطة بالدولار والتي تعتمد ميزانياتها على معدلات أسعار نفط مرتفعة نسبيا، من المحتمل أن تواجه وضعا حرجا نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. من جهة أخرى، لعبت العوامل الداخلية دورا

في عملية الإصلاح الاقتصادي في البلاد. أما المرتبة الثالثة، فقد شغلها بورصة البحرين، وقد صدر خلال الشهر الماضي تقرير مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، والذي توقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي للمملكة خلال العام الحالي ليلجأ إلى 1,6٪ بدلا من 5,7٪، وهو الأمر الذي ألقى بتأثيرات سلبية على بورصة البحرين، التي شهدت اندفاع العديد من المتداولين، بمن فيهم المستثمرون الأجانب، نحو عمليات البيع المكثفة، والتي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة في السوق، خاصة في قطاعي البنوك والاستثمار. أما سوق الإمارات، فبالرغم من القوة الشرائية التي شهدتها في أحيان كثيرة من شهر أغسطس، والتي شارك فيها المستثمرون الأجانب، إلا أن عمليات جني الأرباح كانت حاضرة بقوة وتمكنت بدورها من دفع مؤشري السوقين إلى المنطقة الحمراء. وقد تركزت تلك العمليات على الأسهم القيادية في السوقين، وخصوصا أسهم القطاع العقاري، كما تأثر السوقان بعمليات بيع بورصتهما، حيث حاضرة أيضا خلال العديد من الجلسات، والتي ساهمت في ظهور بعض التذبذبات الخفيفة لمؤشري السوقين. ومع نهاية شهر أغسطس شغل سوق دبي المالي المرتبة الرابعة بين ترتيب أسواق الأسهم الخليجية لجهة حجم التراجع، في حين كان سوق أبوظبي المالي للأوراق المالية الأقل تسجيلا للخسائر.

هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪. وقال التقرير انه على الرغم من ارتفاع مؤشرات التداول في معظم الأسواق، إلا أن مجموع تداولات بورصة قطر في الشهر الماضي سجل تراجعا بنسبة 14,62٪. أما المرتبة الثالثة، فشغلها بورصة البحرين، والتي نقص مؤشرها منذ بداية العام الحالي بنسبة 12,15٪. في حين شغلت السوق المالية السعودية المركز الرابع بنسبة تراجع بلغت 9,69٪، فيما شغل سوق دبي المالي المركز الخامس بترجع بنسبة 8,47٪، فيما كانت المرتبة السادسة من حجم نظيره سوق أبوظبي للأوراق المالية التي تراجع مؤشره دون مستوى عام 2010 بنسبة 3,82٪. هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪.

قال التقرير الشهري لشركة بيان للاستثمار حول أداء الأسهم الخليجية أن شهر أغسطس شهد عودة أزمة الديون السيادية الأميركية إلى صدارة المشهد الاقتصادي العالمي وسط تحدد المخاوف من اشتداد وطأة الأزمة المالية العالمية مجددا، وذلك بعد أن خفضت وكالة التقييم الائتماني «موديز» تقريرا قالت فيه أن الاقتصادات الخليجية المرتبطة بالدولار والتي تعتمد ميزانياتها على معدلات أسعار نفط مرتفعة نسبيا، من المحتمل أن تواجه وضعا حرجا نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. من جهة أخرى، لعبت العوامل الداخلية دورا

في عملية الإصلاح الاقتصادي في البلاد. أما المرتبة الثالثة، فقد شغلها بورصة البحرين، وقد صدر خلال الشهر الماضي تقرير مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، والذي توقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي للمملكة خلال العام الحالي ليلجأ إلى 1,6٪ بدلا من 5,7٪، وهو الأمر الذي ألقى بتأثيرات سلبية على بورصة البحرين، التي شهدت اندفاع العديد من المتداولين، بمن فيهم المستثمرون الأجانب، نحو عمليات البيع المكثفة، والتي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة في السوق، خاصة في قطاعي البنوك والاستثمار. أما سوق الإمارات، فبالرغم من القوة الشرائية التي شهدتها في أحيان كثيرة من شهر أغسطس، والتي شارك فيها المستثمرون الأجانب، إلا أن عمليات جني الأرباح كانت حاضرة بقوة وتمكنت بدورها من دفع مؤشري السوقين إلى المنطقة الحمراء. وقد تركزت تلك العمليات على الأسهم القيادية في السوقين، وخصوصا أسهم القطاع العقاري، كما تأثر السوقان بعمليات بيع بورصتهما، حيث حاضرة أيضا خلال العديد من الجلسات، والتي ساهمت في ظهور بعض التذبذبات الخفيفة لمؤشري السوقين. ومع نهاية شهر أغسطس شغل سوق دبي المالي المرتبة الرابعة بين ترتيب أسواق الأسهم الخليجية لجهة حجم التراجع، في حين كان سوق أبوظبي المالي للأوراق المالية الأقل تسجيلا للخسائر.

هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪. وقال التقرير انه على الرغم من ارتفاع مؤشرات التداول في معظم الأسواق، إلا أن مجموع تداولات بورصة قطر في الشهر الماضي سجل تراجعا بنسبة 14,62٪. أما المرتبة الثالثة، فشغلها بورصة البحرين، والتي نقص مؤشرها منذ بداية العام الحالي بنسبة 12,15٪. في حين شغلت السوق المالية السعودية المركز الرابع بنسبة تراجع بلغت 9,69٪، فيما شغل سوق دبي المالي المركز الخامس بترجع بنسبة 8,47٪، فيما كانت المرتبة السادسة من حجم نظيره سوق أبوظبي للأوراق المالية التي تراجع مؤشره دون مستوى عام 2010 بنسبة 3,82٪. هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪.

وأضاف التقرير انهم على الرغم من ارتفاع مؤشرات التداول في معظم الأسواق، إلا أن مجموع تداولات بورصة قطر في الشهر الماضي سجل تراجعا بنسبة 14,62٪. أما المرتبة الثالثة، فشغلها بورصة البحرين، والتي نقص مؤشرها منذ بداية العام الحالي بنسبة 12,15٪. في حين شغلت السوق المالية السعودية المركز الرابع بنسبة تراجع بلغت 9,69٪، فيما شغل سوق دبي المالي المركز الخامس بترجع بنسبة 8,47٪، فيما كانت المرتبة السادسة من حجم نظيره سوق أبوظبي للأوراق المالية التي تراجع مؤشره دون مستوى عام 2010 بنسبة 3,82٪. هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪.

الترتيب	التغير ل تاريخه %	إقبال 2010	الترتيب	التغير %	إقبال
7	-16,74%	6,955,50	6	-3,97%	6,030,60
4	-9,69%	6,620,75	7	-6,46%	6,392,13
5	-12,15%	1,432,26	5	-2,59%	1,291,66
1	-3,80%	8,681,65	2	-0,61%	8,402,86
3	-14,62%	6,754,92	3	-0,70%	5,808,03
6	-8,47%	1,630,52	4	-1,66%	1,517,58
2	-3,82%	2,719,87	1	-0,14%	2,619,70

شهدت ضغوطا بيعية بشكل قوي وواضح، نتيجة تآثر المتداولين بانخفاض معدلات التصريحات الحكومية المتعلقة بالشأن الاقتصادي، بالإضافة إلى أخبار الشركات المدرجة، والتي كان أبرزها النتائج المالية لفترة النصف الأول. هذا وبالرغم من ارتفاع نشاط التداول في معظم الأسواق، إلا أن مجموع كل من أحجام وقيم التداول للأسواق ككل سجل تراجعا بنهاية الشهر. ونتيجة لذلك شهدت أسواق الأسهم الخليجية خلال الشهر الماضي موجة بيع شملت العديد من الأسهم المدرجة، لتقود مؤشراتنا إلى تسجيل خسائر جماعية بنهاية الشهر.

وعلى صعيد الأداء الشهري، ذكر أن السوق المالية السعودية كانت هي الأكثر تراجعا، حيث

في التأثير أيضا على اتجاهات أسواق الأسهم الخليجية في الشهر الماضي، وخاصة الأخبار والتصريحات الحكومية المتعلقة بالشأن الاقتصادي، بالإضافة إلى أخبار الشركات المدرجة، والتي كان أبرزها النتائج المالية لفترة النصف الأول. هذا وبالرغم من ارتفاع نشاط التداول في معظم الأسواق، إلا أن مجموع كل من أحجام وقيم التداول للأسواق ككل سجل تراجعا بنهاية الشهر. ونتيجة لذلك شهدت أسواق الأسهم الخليجية خلال الشهر الماضي موجة بيع شملت العديد من الأسهم المدرجة، لتقود مؤشراتنا إلى تسجيل خسائر جماعية بنهاية الشهر.

قال التقرير الشهري لشركة بيان للاستثمار حول أداء الأسهم الخليجية أن شهر أغسطس شهد عودة أزمة الديون السيادية الأميركية إلى صدارة المشهد الاقتصادي العالمي وسط تحدد المخاوف من اشتداد وطأة الأزمة المالية العالمية مجددا، وذلك بعد أن خفضت وكالة التقييم الائتماني «موديز» تقريرا قالت فيه أن الاقتصادات الخليجية المرتبطة بالدولار والتي تعتمد ميزانياتها على معدلات أسعار نفط مرتفعة نسبيا، من المحتمل أن تواجه وضعا حرجا نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. من جهة أخرى، لعبت العوامل الداخلية دورا

في عملية الإصلاح الاقتصادي في البلاد. أما المرتبة الثالثة، فقد شغلها بورصة البحرين، وقد صدر خلال الشهر الماضي تقرير مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، والذي توقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي للمملكة خلال العام الحالي ليلجأ إلى 1,6٪ بدلا من 5,7٪، وهو الأمر الذي ألقى بتأثيرات سلبية على بورصة البحرين، التي شهدت اندفاع العديد من المتداولين، بمن فيهم المستثمرون الأجانب، نحو عمليات البيع المكثفة، والتي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة في السوق، خاصة في قطاعي البنوك والاستثمار. أما سوق الإمارات، فبالرغم من القوة الشرائية التي شهدتها في أحيان كثيرة من شهر أغسطس، والتي شارك فيها المستثمرون الأجانب، إلا أن عمليات جني الأرباح كانت حاضرة بقوة وتمكنت بدورها من دفع مؤشري السوقين إلى المنطقة الحمراء. وقد تركزت تلك العمليات على الأسهم القيادية في السوقين، وخصوصا أسهم القطاع العقاري، كما تأثر السوقان بعمليات بيع بورصتهما، حيث حاضرة أيضا خلال العديد من الجلسات، والتي ساهمت في ظهور بعض التذبذبات الخفيفة لمؤشري السوقين. ومع نهاية شهر أغسطس شغل سوق دبي المالي المرتبة الرابعة بين ترتيب أسواق الأسهم الخليجية لجهة حجم التراجع، في حين كان سوق أبوظبي المالي للأوراق المالية الأقل تسجيلا للخسائر.

هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪. وقال التقرير انه على الرغم من ارتفاع مؤشرات التداول في معظم الأسواق، إلا أن مجموع تداولات بورصة قطر في الشهر الماضي سجل تراجعا بنسبة 14,62٪. أما المرتبة الثالثة، فشغلها بورصة البحرين، والتي نقص مؤشرها منذ بداية العام الحالي بنسبة 12,15٪. في حين شغلت السوق المالية السعودية المركز الرابع بنسبة تراجع بلغت 9,69٪، فيما شغل سوق دبي المالي المركز الخامس بترجع بنسبة 8,47٪، فيما كانت المرتبة السادسة من حجم نظيره سوق أبوظبي للأوراق المالية التي تراجع مؤشره دون مستوى عام 2010 بنسبة 3,82٪. هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪.

وأضاف التقرير انهم على الرغم من ارتفاع مؤشرات التداول في معظم الأسواق، إلا أن مجموع تداولات بورصة قطر في الشهر الماضي سجل تراجعا بنسبة 14,62٪. أما المرتبة الثالثة، فشغلها بورصة البحرين، والتي نقص مؤشرها منذ بداية العام الحالي بنسبة 12,15٪. في حين شغلت السوق المالية السعودية المركز الرابع بنسبة تراجع بلغت 9,69٪، فيما شغل سوق دبي المالي المركز الخامس بترجع بنسبة 8,47٪، فيما كانت المرتبة السادسة من حجم نظيره سوق أبوظبي للأوراق المالية التي تراجع مؤشره دون مستوى عام 2010 بنسبة 3,82٪. هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪.

قال التقرير الشهري لشركة بيان للاستثمار حول أداء الأسهم الخليجية أن شهر أغسطس شهد عودة أزمة الديون السيادية الأميركية إلى صدارة المشهد الاقتصادي العالمي وسط تحدد المخاوف من اشتداد وطأة الأزمة المالية العالمية مجددا، وذلك بعد أن خفضت وكالة التقييم الائتماني «موديز» تقريرا قالت فيه أن الاقتصادات الخليجية المرتبطة بالدولار والتي تعتمد ميزانياتها على معدلات أسعار نفط مرتفعة نسبيا، من المحتمل أن تواجه وضعا حرجا نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. من جهة أخرى، لعبت العوامل الداخلية دورا

في عملية الإصلاح الاقتصادي في البلاد. أما المرتبة الثالثة، فقد شغلها بورصة البحرين، وقد صدر خلال الشهر الماضي تقرير مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، والذي توقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي للمملكة خلال العام الحالي ليلجأ إلى 1,6٪ بدلا من 5,7٪، وهو الأمر الذي ألقى بتأثيرات سلبية على بورصة البحرين، التي شهدت اندفاع العديد من المتداولين، بمن فيهم المستثمرون الأجانب، نحو عمليات البيع المكثفة، والتي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة في السوق، خاصة في قطاعي البنوك والاستثمار. أما سوق الإمارات، فبالرغم من القوة الشرائية التي شهدتها في أحيان كثيرة من شهر أغسطس، والتي شارك فيها المستثمرون الأجانب، إلا أن عمليات جني الأرباح كانت حاضرة بقوة وتمكنت بدورها من دفع مؤشري السوقين إلى المنطقة الحمراء. وقد تركزت تلك العمليات على الأسهم القيادية في السوقين، وخصوصا أسهم القطاع العقاري، كما تأثر السوقان بعمليات بيع بورصتهما، حيث حاضرة أيضا خلال العديد من الجلسات، والتي ساهمت في ظهور بعض التذبذبات الخفيفة لمؤشري السوقين. ومع نهاية شهر أغسطس شغل سوق دبي المالي المرتبة الرابعة بين ترتيب أسواق الأسهم الخليجية لجهة حجم التراجع، في حين كان سوق أبوظبي المالي للأوراق المالية الأقل تسجيلا للخسائر.

هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪. وقال التقرير انه على الرغم من ارتفاع مؤشرات التداول في معظم الأسواق، إلا أن مجموع تداولات بورصة قطر في الشهر الماضي سجل تراجعا بنسبة 14,62٪. أما المرتبة الثالثة، فشغلها بورصة البحرين، والتي نقص مؤشرها منذ بداية العام الحالي بنسبة 12,15٪. في حين شغلت السوق المالية السعودية المركز الرابع بنسبة تراجع بلغت 9,69٪، فيما شغل سوق دبي المالي المركز الخامس بترجع بنسبة 8,47٪، فيما كانت المرتبة السادسة من حجم نظيره سوق أبوظبي للأوراق المالية التي تراجع مؤشره دون مستوى عام 2010 بنسبة 3,82٪. هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪.

وأضاف التقرير انهم على الرغم من ارتفاع مؤشرات التداول في معظم الأسواق، إلا أن مجموع تداولات بورصة قطر في الشهر الماضي سجل تراجعا بنسبة 14,62٪. أما المرتبة الثالثة، فشغلها بورصة البحرين، والتي نقص مؤشرها منذ بداية العام الحالي بنسبة 12,15٪. في حين شغلت السوق المالية السعودية المركز الرابع بنسبة تراجع بلغت 9,69٪، فيما شغل سوق دبي المالي المركز الخامس بترجع بنسبة 8,47٪، فيما كانت المرتبة السادسة من حجم نظيره سوق أبوظبي للأوراق المالية التي تراجع مؤشره دون مستوى عام 2010 بنسبة 3,82٪. هذا وكان مؤشر بورصة قطر هو الأقل خسارة على المستوى السنوي، حيث أقرل مع نهاية الشهر مسجلا تراجعا بنسبة 3,80٪.

● **عمر راشد**